

بواقع 27 ألف برميل يوميا

الكويت تخالف «أوبك» وترفع إنتاجها النفطي خلال مايو



مشروع «قصر العدل» الجديد

مبنى قصر العدل الحالي - ويضم المشروع 141 قاعة محكمة، ويغطي 284 ألف متر مربع تقريبا من المساحات المكتبية، وكذلك حوالي 3129 موقف سيارة، بنموذجيه التقليدي والآلي، مستوفيا جميع شروط الأمان والسلامة والفصل المطلوب لمسارات الحركة بين مستخدمي المبنى، حيث جاء طرح وإنجاز هذا المشروع الحيوي استجابة لمتطلبات القضاء الحديث، أولا: من مرونة لاستيعاب الزيادة في عدد القضايا نظرا للزيادة السكانية، وثانيا: من تقنيات متطورة تحقق أعلى مستوى من الكفاءة في تلبية احتياجات كل من رجال القضاء والموظفين والمحامين، والمراجعين على الخصوص، وتنجز مهامهم القضائية بكل سهولة وسلاسة.

أما عن عناصره المعمارية الفريدة، فقد تم تصميم المشروع بمفاهيم تعتمد أرقى مستوى من الحداثة في مجال التصميم المعماري على مستوى العالم، في إطار مظهر يعكس هبة القضاء الكويتي وتقدمه، وتحقيقه للعدالة السامية عن طريق محاكاته ميزان العدل بحداثته وطريق - والتي تضمنت تشييد برجين معلقين متقابلين، بارتفاع يصل إلى 26 طابقا شاملة السرايا.

كما يتميز قصر العدل الجديد بواجهاته المستوحاة من عناصر العمارة التقليدية في الشرق الأوسط، حيث أنها مكونة من كسوات من الرخام الفاتح، التي تعكس الصلاب والنباه لهذا الصرح القضائي، أما الفراغ الشاسع بين البرجين - والمكسو بالزجاج الذهبي الدافئ والغني الذي يعكس شفافية القضاء - فهو يسبح للضوء بالتخلل إلى الممرات والغرف والقاعات بهدف توفير أكبر قدر من الإنارة الطبيعية، كما يتم تسقيف الموقع بعناصر خضراء، تشمل ساحات للتحليل، والأشجار المزهرة، وورود تضيف اللون والجمال إلى الموقع. والجدير بالذكر أن مشروع قصر العدل الجديد قد حصد شهرة عالمية وإقليمية عن تصميمه الفريد والعريق، وكذلك عن مرحلتيه التنفيذين من خلال التقنيات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة المستخدمة لإنجازهما، فقد تحدثت عنه العديد من المواقع والنشرات المعمارية والإنشائية الشهيرة على المستوى الدولي، مما عزز مكانة الكويت في مجال البناء والمعمارة ويؤكد وجودها على خارطة النهضة العمرانية التي تشهدها المنطقة بأكملها.

باعتباره واحداً من أهم المشاريع التنموية في البلاد، والذي سيصبح أضخم صرح قضائي يشكل نقلة نوعية في أعمال السلطة القضائية على مستوى الشرق الأوسط، يواصل قصر العدل الجديد تحقيق المزيد من الإنجازات في تنفيذ مرحله، إذ بلغت نسبة إنجاز المرحلة الأولى حوالي 85 في المئة وشارفت على نهايتها مع استكمال الأعمال الجارية للواجهات الخارجية والتشطيبات الداخلية.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من المشروع، فمن المتوقع أن يتم البدء بأعمالها الإنشائية خلال الفترة المقبلة، حيث أنها ستضمن إنشاء امتداد للجزء الذي تم بناءه ضمن المرحلة الأولى، والذي سيكون معلقا ومكون من عدة أدوار، ليشتمل مبنى المرحلة الثانية على مساحات مكتبية وإدارية تتجاوز مساحتها 100 ألف متراً مربعا، وكذلك على حوالي 73 قاعة محكمة مزودة بأحدث النظم والتقنيات، ذلك بالإضافة إلى المدخل الرئيسي للمشروع ككل، بمراحلته الأولى والثانية، بما في ذلك مدخل أهم كبار الزوار VVIP، ومبنى مواقف السيارات الأوتوماتيكية، علماً بأنه قد تم توريد عدد كبير من مواد إنشاء المرحلة الثانية، شاملة مواد التشطيبات والمواد الكهروميكانيكية ومعدات مواقف السيارات الأوتوماتيكية وغيرها.

هذا وقد بلغت نسبة إنجاز المشروع بمراحلته حوالي 50 في المئة في وقت قياسي، حيث يتم تنفيذ المشروع بمنهجية البناء السريع، عبر تقنية Fast Track المتقدمة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بناء حديثة وعالية الكفاءة، وذلك من أجل الدفع بعجلة الإنجاز نحو الأمام بشكر أسرع مع ضمان جودة التنفيذ، في سعي من القائمين على المشروع للتغلب على جميع التحديات التي واجهها المشروع، لا سيما تلك الناتجة عن تبعات جائحة الوباء العالمي، والتي كان المشروع قد وصل قبيل بدنها في فبراير 2020 إلى الدور الأول، ولكن وصلت أعماله الإنشائية في مارس 2021 (أي بعد عام واحد من الجائحة) إلى تشييد الطابق الـ 19 والأخير.

وبالنسبة لمكونات مشروع قصر العدل الجديد ومواصفاته، فإنه سيصبح أحد أذكى المباني القضائية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة وأضخمها، إذ تبلغ مساحته البنائية الكلية حوالي 400 ألف متر مربع - متضمنة المساحة القائم عليها

الاستوائية وفنزويلا بواقع ألف برميل يوميا. وعلى مستوى أداء أعضاء «أوبك» ككل فقد بلغ إنتاج المنظمة في مايو الماضي 28.508 مليون برميل يوميا، مقابل 28.684 مليون برميل في الشهر السابق له، بتراجع قدر بـ 176 ألف برميل يوميا.

ورغم تحذيرات المنظمة من تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية والتطورات المتعلقة بالوباء، إلا أنها حافظت على توقعاتها بنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام الحالي بأكمله بمقدار 3.4 مليون برميل يوميا.

وتوقعت «أوبك» ارتفاع متوسط الطلب العالمي على النفط بواقع 3.1 مليون برميل يوميا ليصل في النصف الثاني من العام الجاري 101.8 مليون برميل يوميا، ليتجاوز مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا.

Table 5 - 7: OPEC crude oil production based on secondary sources, bbl/d

Secondary sources	2020	2021	2021	4Q21	1Q22	Mar 22	Apr 22	May 22	May/Apr
Algeria	904	913	926	959	984	998	1,004	1,011	7
Angola	1,247	1,117	1,108	1,124	1,151	1,142	1,175	1,178	1
Congo	294	296	261	266	264	259	282	270	7
Equatorial Guinea	114	96	98	87	92	91	96	94	-2
Gabon	194	188	184	188	199	204	198	166	-32
Iran	1,991	2,392	2,472	2,472	2,528	2,548	2,585	2,544	-20
Iraq	4,076	4,040	4,078	4,240	4,288	4,302	4,428	4,405	-21
Kuwait	2,439	2,419	2,448	2,531	2,612	2,640	2,680	2,687	27
Libya	368	1,143	1,148	1,111	1,083	1,069	893	707	-186
Nigeria	1,575	1,372	1,388	1,321	1,376	1,389	1,386	1,282	-45
Saudi Arabia	9,204	9,113	9,057	9,879	10,164	10,215	10,364	10,424	60
UAE	2,804	2,727	2,770	2,861	2,954	2,974	3,015	3,046	31
Venezuela	512	558	540	582	684	696	719	717	-2
Total OPEC	25,721	26,851	26,922	27,708	28,168	28,475	28,684	28,688	-176

Notes: Totals may not add up due to independent rounding, given available secondary sources to date. Source: OPEC.

جدول يوضح معدل إنتاج بعض الدول

في مايو 2022 بنحو 21 ألف برميل يوميا، وإيران 20 ألف برميل يوميا، كما انخفض إنتاج غينيا

نيجيريا بـ 45 ألف برميل، والجابون بـ 32 ألف برميل.

النفطي اليومي خلال الشهر السابق في مقدمتها ليبيا بـ 186 ألف برميل، وتبعتها

أظهرت بيانات رسمية ارتفاع إنتاج الكويت النفطي خلال شهر مايو 2022 بواقع 27 ألف برميل يوميا، مخالفة أداء منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك». وحسب التقرير الشهر للمنظمة الصادر أمس الأول، بلغ الإنتاج النفطي للكويت في الشهر الماضي 2.687 مليون برميل يوميا، مقابل 2.660 مليون برميل في أبريل 2022. وإضافة إلى الكويت رفعت 5 دول أخرى إنتاجها النفطي على رأسها المملكة العربية السعودية بـ 60 ألف برميل يوميا، وتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 31 ألف برميل يوميا، ثم الكويت، ويليهم الكونغو والجزائر بنحو 7 آلاف برميل يوميا لكل منهما، وأنجولا بـ 6 آلاف برميل وعلى الجانب الآخر، خفضت 7 دول إنتاجها

الكويتيون رابع أكبر مشتر للعقارات في تركيا

وأشارت إلى ارتفاع مبيعات العقارات للأجانب بنسبة 70 في المئة خلال الفترة من يناير إلى مايو مقارنة بذات الفترة في 2021 حيث تم بيع 26753 عقارا.

وكانت مؤسسة الإحصاء التركية أعلنت في يناير الماضي أن الكويتيين جاؤوا في المرتبة السابعة من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا العام الماضي بشراء 1791 عقارا.

1275 عقارا وجاء الإيرانيون ثانيا بعدد 736 عقارا ثم العراقيون بعدد 617 عقارا. وأضافت البيانات أن مدينة اسطنبول كانت أكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في مايو الماضي إذ بلغ عدد العقارات المباعة 2451 عقارا تلتها ثانيا (أنطاليا) المطل على البحر المتوسط بعدد 885 عقارا ثم (مرسين) بعدد 264 عقارا.

أظهرت بيانات إحصائية تركية أمس الأربعاء أن الكويتيين جاؤوا في المرتبة الرابعة من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في مايو الماضي. وأوضحت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية أن المواطنين الكويتيين اشترؤا 130 عقارا في مايو الماضي ليحلوا في المرتبة الرابعة في حين تصدر الروس القائمة بشراء

«جيا» تعلن نتائج الربع الأول.. والسهم يعود للتداول

الأول من عام 2022 إلى الخسائر من نتائج أعمال الشركات الزميلة خلال الفترة. وعقب إفصاح الشركة عن البيانات المالية الفصلية، أعلنت بورصة الكويت إعادة التداول في أسهم «جيا» اعتباراً من اليوم.

تحقيق خسائر بقيمة 91.345 ألف دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقابل خسائر بنحو 1.363 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2021. وعزت الشركة الخسائر المسجلة في الربع

أعلنت شركة جيا القابضة، أمس الأربعاء، عن بياناتها المالية للربع الأول من العام الجاري، والتي أظهرت تراجع الخسائر بنسبة 93 في المئة على أساس سنوي. وأظهرت نتائج الشركة للبرصة الكويتية،

سوق الأسهم السعودية يواصل تراجع له للجلسة الرابعة

حيث انخفض أداء 11 قطاعاً أبرزهم قطاع الطاقة بنسبة 1.56 في المئة، كما تراجع أداء قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.33 في المئة، ونزل قطاع «البنوك» بنسبة 0.18 في المئة.

وفي المقابل انقرد قطاع الاتصالات بالارتفاعات بنسبة 0.83 في المئة. وعلى مستوى أداء الأسهم، تصدر الخاسرين سهم «صادرات» بنسبة 9.9 في المئة، فيما كان سهم «وفرة» الأكثر ارتفاعا بنسبة 9.97 في المئة.

وتصدر سهم «الراجحي» نشاط التداول من ناحية السيولة بنحو 626.05 مليون ريال، فيما كان سهم «دار الأركان» بنحو 43.40 مليون سهم.

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول»، جلسة أمس الأربعاء على تراجع ملحوظ ليواصل خسائره للجلسة الرابعة على التوالي في ظل هبوط شبه جماعي للقطاعات الكبرى، وسط تحسن السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعا بنحو 0.35 في المئة، ليقتد نحو 42.17 نقطة من رصيده، وصل بها إلى مستوى 11.978.51 نقطة. وانخفضت قيمة التداول بشكل هامشي إلى 6.43 مليار ريال مقابل 8.79 مليار ريال بجلسة أمس الأول، من خلال 184.150 مليون سهم مقابل 231.2 مليون سهم. وغلب اللون الأحمر على أداء القطاعات

بهدف تسريع التزاماتها المتعلقة بالعمل المناخي والاستدامة بوسطن كونسلتينج جروب» توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع جمعية الإمارات للطبيعة

جهود مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP26 2021، كشريك استشاري رسمي، بالإضافة إلى دورها كمستشار رئيسي لتحالف الرؤساء التنفيذيين المناخي بالمندوب الاقتصادي العالمي. كما تتشارك المجموعة في العديد من المشاريع بالتعاون مع مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والصندوق العالمي للطبيعة ومبادرة المستهدفات العلمية ومشروع الكشف عن الكربون وغيرها من المنظمات العالمية الرائدة في مجال الاستدامة. من جهتها، قالت ليلي مصطفى عبد اللطيف، المدير العام لجمعية الإمارات للطبيعة: «تعتبر جهود التعاون والتسويق والابتكار المشترك بين القطاعين العام والخاص، والتشريعات المحلية والوطنية، ومشاركة المجتمعات المحلية في برنامج قادة التغيير، مصدر إلهام يستشرف مستقبل أكثر استدامة، ويؤكد أهمية الابتكار الرقمي في ضمان حماية الحياة على كوكبنا بشكل متكامل. وتلتزم بوسطن كونسلتينج جروب على نحو منقطع النظير بالقضايا المناخية، ونحن على ثقة بأن الخبرة الطويلة للشركة عبر القطاع، وسياساتها المستدامة وبادتها على مستوى المنطقة، سيجعلها الشريك المثالي لنا عبر مسارات الطموح لتحقيق أهداف الاستدامة. ونتطلع سوية لتقديم المزيد من المساهمات، ودعم التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر المناخ COP 28، بالإضافة إلى التعاون عبر كافة المستويات لتنفيذ السياسات المتعلقة بالمناخ، ودعم استراتيجية النمو الأخضر في الدولة.»



سيمون بيركبيك



ليلى عبد اللطيف

العدال لاستهلاك الطاقة. وقال بيورن إيورن، مدير عام وشريك أول في بوسطن كونسلتينج جروب: «نحن على ثقة بأهمية هذا التعاون في تعزيز أداء الاستدامة. وتحرص بوسطن كونسلتينج جروب على التعاون مع العملاء، بناء على استراتيجية شاملة تتمحور حول الإنسان، والتي تشمل كافة الركائز الأساسية ذات الصلة: القيادة والثقافة والموهبة والمهارات وغيرها من العناصر الأساسية. ونحرص على توفير مجموعة من الفرص لتمكين الشباب من ابتكار وتنفيذ طرق جديدة للمشاركة في العمل المناخي، بدلا من تقديم البرامج التقليدية الهادفة لتنمية الكفاءات والمهارات القيادية، الأمر الذي يبدأ من المنزل.» وتقدم المجموعة بوسطن كونسلتينج جروب، في إطار التزامها بتحقيق صافي انبعاثات صفري،

فيها. ويؤكد تعاوننا مع جمعية الإمارات للطبيعة هذا الالتزام الهادف لتأسيس مستقبل مستدام يرتقي بحياة الناس ويساهم في رعاية الأرض.» وتبني مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب حاليا، إستراتيجية صافي انبعاثات صفري، عبر اتباع ثلاث خطوات تتمثل في خفض انبعاثاتها والحد منها وإشراك المجتمع في جهودها المستدامة، عبر الاستثمار المكثف في الجهود التعاونية مع الحكومات والقطاعات والمنظمات غير الحكومية والائتلافات، للحد من الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية، وتعاون الشركة منذ فترة طويلة مع المجتمعات على مستوى الدولة والمنطقة والعالم، لدعم المساهمات الطموحة المحددة وطنيا، وتنظيم الجهود المناخية الإيجابية، والمشاركة في دعم مسار الانتقال

أعلنت مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، الشركة الرائدة في مجال الاستشارات الاستراتيجية، عن توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع جمعية الإمارات للطبيعة. ويهدف هذا التعاون إلى وضع أسس جديدة، يمكن الارتكاز عليها لتحسين الجهود ذات الصلة بالبيئة والتغييرات المناخية، عبر تمكين الشباب في الإمارات العربية المتحدة من الانضمام لمسار الاستدامة. ويمثل الهدف الأساسي من هذا التعاون في تشجيع الشباب على المشاركة في برنامج قادة التغيير الرائد، والمساهمة في حماية كوكب الأرض. ويتضمن البرنامج مجموعة من الدورات التدريبية الأكاديمية والمهنية، وتنظيم مجموعة من الندوات الحوارية، والتعاون لإيجاد الحلول الأمثل، والمشاركة في الرحلات والمغامرات الهادفة لاكتشاف الطبيعة.

وقال سيمون بيركبيك، الشريك في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب: «تؤمن مجموعتنا بالدور الإيجابي للجهود التعاونية مع الجهات المعنية بشؤون الاستدامة في إحداث تأثير حقيقي لحماية كوكبنا. ويواصل فريقنا المتنوع في دبي توفير الدعم للمؤسسات والجهات الحكومية المعنية، لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا في عالم اليوم. كما نحرص بالتزامن مع هذا التوجه، على الوفاء المستمر بالتزاماتنا، وتعزيز نهج الممارسات الأخلاقية والمسؤولة عبر كافة عملياتنا في بوسطن كونسلتينج جروب، لاستشراف مستقبل أفضل على نحو شامل، وإحداث تأثير جذري في المجتمعات التي نعمل